

كوكب الأرض ... إلى أين ؟

إن العد التنازلي لوجود الإنسان علي هذا الكوكب قد بدأ مع انقراض أول كائن عليه ... وذلك باعتبار أن غياب أي كائن مهما صغر حجمه أو كبر يخل بسلسلة من التوازنات تحتاجها البيئة لكي تبقى سليمة وقوية . فإذا كان الأمر كذلك فلا بد أن هذا العد التنازلي لبقاء الإنسان علي الأرض قد وصل اليوم مداه بل تعداه وقد يفاجئنا أحد الباحثين يوماً بأن أحد أسباب انقراض الهنود الحمر يرجع لإسرافهم المطلق في قتل البقر الوحشي حيث كانوا يقودون قطعانه لتسقط من أعالي الجبال كوسيلة سهلة للصيد الأمر الذي أخل بتوازن الطبيعة ... منذ ذلك الحين فإن الأمر لم يقتصر عند هذا الحد بل تعداه إلى أن أصبحت أفيال اليوم علي وشك الفناء بسبب أنيابها بينما قضي علي الماموث أبو الأفيال لأسباب لا تتعلق بالأنياب وإن كان بالقطع بفعل الإنسان وبهذا تعددت الأسباب والموت واحد .

ولو عدنا لمرحلة بدء الخليقة ،يوم أسلمتنا أمنا حواء لأمنا الطبيعة لترعانا من بعدها ، فقد كانت لنا نعم الأم بدليل أن طبيعة الإنسان الهشة التي لا تسمح لابن الإنسان الوليد أن يحيا بذاته إذ عليه أن يعتمد علي غيره لسنوات في توفير أسباب الحياة وإلا هلك ، علي عكس كافة الكائنات الأخرى من الحيوانات والأسماك والحشرات التي تستطيع الاعتماد علي نفسها بعد ساعات من وجودها .

ويبقى شاهداً علي عقوق الإنسان تجاه أمه الطبيعة ما يسببه الإنسان من كوارث كإبادة غيره من الكائنات ، واقتلاع الغابات وإفناءها وتلويث مصادر المياه ، وظهور مرض جنوب البقر وأنفلونزا الطيور نتيجة لعبث الإنسان بالطبيعة ، والقضاء علي الحياة داخل الأنهار بل امتد ذلك لتلوث الطعام والهواء حتى طبقات الجو العليا جارت ليس من هول ما تراه فقط ، بل من هول ما أصابها أيضا .

أما نحن في مصر نقع في مدخل القارة الإفريقية عند نهاية رحلة نهر النيل العظيم ، تلك الرحلة التي امتدت لآلاف الأميال يعبر خلالها عشرات الدول فيصل إلينا وقد أصابه ما أصابه من الإعياء والإجهاد بفعل الطبيعة والبشر . ومصر التي ظلت علي مر العصور هبة النيل ، كما وصفها هيرودوت قديماً ، سعت لإصلاح هذا النهر العظيم مما أصابه في نطاق ما تملك من إمكانيات ، فأقامت سد أسوان والسد العالي من بعده ليكون أكبر بحيرة صناعية عرفها العالم حفاظاً علي الماء من الإهدار ، كما تتبني مصر علي مراحل مشروعاً لغسيل مجري نهر النيل بامتداده داخل أراضيها .

ولكن هل يكفي هذا لإصلاح ما أفسده الزمن والإنسان أيضاً ؟ .

وإذا كان عذر مصر ودول العالم الثالث ضعف الإمكانيات المادية فماذا يكون عذر المجتمع الأوربي في تلوث أنهاره حتى أن نهراً عظيماً مثل نهر الراين قد بلغ من التلوث مداه بحيث لم تحيا به سمكة واحدة منذ عشر سنوات !!

وإن كان مستقبل دول العالم الثالث هو أن تتحول إلى دول ذات إسهامات فعالة في الحركة الاقتصادية والصناعية العالمية فإن هذا يعني ببساطة أن تصبح دولاً منتجة للطاقة والتكنولوجيا ووسائل الإنتاج بعد أن كانت مستهلكة لها ، أي أن التحول للإنتاج بعد مرحلة الاستهلاك من جانب دول العالم الثالث يعد عملية تتم لصالح الحل العالمي قبل أن تكون لصالح الحل المحلي لتلك الدول ومن ثم فإن عملية التحول هذه والتي يجب أن تتم في إطار الحفاظ علي البيئة هي حل له تكلفته الباهظة ، إذ أن التحول العشوائي من شأنه أن يؤدي إلي كوارث بيئية يصعب احتواؤها بعد ذلك ، لذا يجب أن تحظى عمليات التحول هذه بإسهامات الدول الصناعية المتقدمة خاصة وقد تبين مدي حاجة الدول الصناعية لدول العالم الثالث كشركاء في الحركة الصناعية العالمية خاصة الدول كثيفة العمالة والتي لم يعد ينظر لها باعتبارها دول مستهلكة تصدر إليها المنتجات فقط .

و عودة لمصر نجد أن الصنّاعه لديها قد استجابت بصورة جيده للاتجاهات الآخذة بأسباب الجودة الشاملة وتبني تشجيع الصنّاعه المصريه علي التأهيل واستيفاء مجموعه مواصفات أيزو ١٤٠٠٠/٩٠٠٠ وهو اتجاه آخذ في النمو بصورة مؤثره ، ونشاط حماية البيئه الذي بدأ أعماله منذ الستينات أثمر عن إنشاء جهاز حماية البيئه التابع لمجلس الوزراء وتوج بوزارة الدوله لشئون البيئه والذي كان مردودها المؤثر في العشره أعوام الماضيه انتشار الجمعيات الأهليه لحماية البيئه في مختلف المجالات الصناعيه والزراعيه والمهنيه وأيضا المجاري الملاحيه والنهريه والبحريه والمحميات الطبيعيه .

إلا أن هذه الكيانات علي تشعبها واتساع رقعتها لا تشكل بوضعها الحالي الشرط اللازم والكافي لحماية البيئه وتوجيهها في اتجاه صاعد نحو بيئه نظيفه في زمن قابل للتحديد وذلك بسبب غياب الآليه والإمكانات القادره علي الإلزام مع توفير الأدوات اللازمه للحد من التلوث في خط متوازن فالأمر ليس بخاف علي أحد في أن أولويات قضيه الإنتاج تتركز في خفض تكلفه الإنتاج والحفاظ علي الأسواق ، والإخلال بهذه المعادله سواء برفع تكلفه الإنتاج أو انكماش حجم الأسواق يهدد قضيه الصنّاعه من أساسها مما يخرج المشكله من حيز الصنّاعه الإقليميه ويجعل منها قضيه دوليه تدخل ضمن إطار الحل العالمي وبذلك فإننا نجد أنفسنا في موقف عود لذي بدء .

ويبقى أخيراً

- إننا جميعاً مسؤولون عن جودة الحياه علي هذه الأرض دون تفرقة إذ أن كل ما يمكن أن يحقق من كسب لن يجد ما يشتريه إذا فسدت الحياه علي هذه الأرض .
- نحن جميعاً نحتاج إلي الطبيعه بينما الطبيعه لا تحتاج إلي أحد منا .